علاقة المدرسة بالمجتمع المحلّي
وأثرها في التنمية المحلّية

رائد عصام محسن*

تُعدُّ المدرسة من أهم أُسس البناء الاجتماعيّ، وإحدى أهم مقوّمات الحضارة الإنسانيّة، أوجدها المجتمع كمؤسّسة تقوم على تنشئة أبنائه، في إطار منظّم ووفق مبادىء وقيم اجتماعيّة محليّة، لها خصائص تتميّز بها عن المؤسّسات التربويّة والاجتماعيّة الأُخرى، وتقع مسؤوليّتها الأولى في إعداد الأجيالِ، وتنمية مهاراتهم، واكتشاف قدراتهم، وتمكينهم من مواجهة المواقف الاجتماعيّة الصعبة التي قد تُعترّضهم في الحياة.

حدّد علماء الاجتماع والتربية مفهوم المدرسة كموسّسة إجتماعيّة وتربويّة وتعليميّة بتعاريف متعدّدة، نذكر منها الآتي:

عرّف إميل دوركاييم (Emile Durkheim/ 1858- 1917) المدرسة، بأنّها "تعبير امتيازيّ للمجتمع الذي يكلّفها أنْ تنقل إلى المتعلّمين قيمًا ثقافيّة وأخلاقيّة واجتماعيّة، يعدّها ضرورةً لإعداد الفرد واندماجه في بيئته ووسطه. وعُرِّفها البعض، بأنّها تلك المؤسّسة التربويّة المقصودة والعامّة لتنفذ أهداف النظام التربوي في المجتمع[1]".

كما عُرِّفت المدرسة، "بأنّها مؤسّسة تُنفذ الأهداف التي يتبنّاها المجتمع، ويرسمها وفقًا لخطط ومناهج محدّدة وعمليّات تفاعل، وأنشطة متنوعة داخل الغرف التدريسيّة وخارجها"[2].

وعُرّفت، "أنّها مؤسّسة اجتماعيّة أنشأها المجتمع لتتولى تنشئة الأجيال الجديدة بما يجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات المتعلّمين ليصبحوا أفرادًا إيجابيين في المجتمع"[3].

من خلال التعريفات المذكورة يمكننا أنْ نستخلص، أنَّ المدرسة هي المؤسّسة التي تهتم بعمليتيّ التربية والتعليم، وتحمي الأجيال من غزو الثقافات، وتعمل على ترسيخ القيم الاجتماعيّة والوطنيّة لدى المتعلّمين، وتُعدّ مسؤولة عن نقل التراث الوطني والتاريخي من جيلٍ إلى جيل.

وعليه، تؤدّي المدارس وظيفة اجتماعيّة إلى جانب دورها الأساس في التربية والتعليم، وتعمل على تحقيق رسالتها وأهدافها في المجتمع، وغرس القيم الوطنيّة والإنسانيّة لدى المتعلّمين، وتعزيز قدراتهم

الذاتيّة، وإعدادهم إعدادًا سليمًا لخدمة المجتمع والمصلحة العامّة، وتُساعدهم على تحمّل الضغوطات الحياتيّة والأعباء الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي قد تواجههم في الحياة.

وبعد كل ما ورد من تعاريف، لا بد لنا من أنْ نتناول نشأة المدرسة وتطوّرها وأهدافها في المجتمع.

أ- نشأة المدرسة وتطوّرها

منذ أنْ وُجد الإنسان على ظهر الأرض، كانت التربية ترافقُ حياته ليكتسب سلوكًا معينًا يستطيع من خلاله البقاء والنمو في بيئته الاجتماعيّة المحيطة، وعندما ازدادت الحياة الاجتماعيّة تعقيدًا، اضطر الإنسان أنْ يتعلّم حماية نفسه والعيش آمنًا، معتمدًا على استغلال موارد الأرض الطبيعيّة.

اهتمت الجماعات على مدى قرون من الزمن بالتربية، واستعانوا بالحكماء والشيوخ منهم لتعليم الناشئة، كذلك فعلت القبائل التي فوّضت مسؤوليّة تعليم أبنائها إلى أفراد سمّوا بالعرّافين، فكانوا يعلّلون للأبناء الظواهر الروحيّة والنفسيّة والطبيعيّة[4]، ثمَّ ظهرت فكرة التعليم كأداة أساسيّة لنقل المعارف والخبرات والتراث إلى الأبناء والأحفاد.

وعَرفت الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونيّة والإغريقيّة والرومانيّة والإسلاميّة، التربية والتعليم انطلاقًا من دور رجال الدين والفلاسفة منهم، وكانت عمليّة التعلّم والتعليم تتمُّ في القصور والحوانيت والكتاتيب والمعابد والمساجد والأديرة والصالونات الأدبيّة، ثمَّ بدأ ظهور المدارس النظاميّة التي تطوّرت مع واقع التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المجتمعات.

في العصر الحديث، شهدت المدارس تطوّرات متعدّدة على المستويات الفنيّة والتعليميّة والإداريّة كافةً، الأمر الذي أدى إلى تغيير شامل في العمليّة التعليميّة وواقع الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولعل من أهم هذه التغيّرات التقدّم العلمي والتكنولوجي السريع، وانفتاح المدارس والمعاهد على المؤسّسات الأهليّة ومشاركتها في خدمة المجتمع وتنميته.

ب- وظيفة المدرسة

المدرسة هي المؤسّسة التربويّة التي يُعهد إليها دورُ التنشئةِ الاجتماعيّةِ للمتعلّمين وفق منهاج دراسيّ تُحدّده فلسفة المجتمع، وتأتي أهدافه العامّة متلائمة مع السياسة التربويّة الحكوميّة، وتتميّز بقدرة المتعلّمين الملتحقين بها على تحصيل درجات دراسيّة عالية في التقيّم المدرسي وفي النتائج لإمتحانات الشهادات الرسميّة.

تقوم المدرسة بتعليم المراحل العمريّة المختلفة، وتُنمي لديهمّ الحسّ الفكري والاجتماعي والإنساني، وتُعزّز لديهم القيم الدينيّة والاجتماعيّة، وتدعم دور الأسرة في ترسيخ الأخلاق الحميدة وقيم المواطنة وحبّ الوطن لديهم، وتعمل على مدّ جسور التعاون مع الأُسر ولجان الأهل لمساعدة المتعلّمين على تخطّي الصعوبات الدراسيّة التي قد يواجهونها، وتسهّل لهم فرص الاندماج في المجتمع معزّزين بروح التعاون

والتكافل مع أبناء مجتمعهم ومساهمين في خدمة المصلحة العامّة.

تُسهم المدرسة في فتح آفاق مستقبليّة لمهنِ المستقبل، وتُساعد المتعلّمين على الكشف عن متطلبات سوق العمل المحلّي والإقليمي، فمدارس التعليم الأكاديمي العام ومؤسّسات التعليم المهني والتقني والزراعي مؤتمنين على تكوين الموارد البشريّة المؤهلة لتطوير المجتمع اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، لكونها ترفد المجتمع بالإختصاصات العمليّة التي تُسهّل مردود انتاجيّة المواطن، وازدياد الدخل القومي، وبالتالي تُشارك في مجالات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتنقل المجتمع المحلّي إلى واقع أفضل، فيشهد مراحل التغيير والتطوّر.

تُمثل المدرسة بوظائفها الاجتماعيّة والتربويّة، العامل الأساس في ارتقاء الإنسان الحضاري وتقدّم الشعوب، تصنع من المتعلّمين جيلًا جديدًا مزوّدًا بالمعرفة والتكنولوجيا، وتُنمّي لديهم القيم الوطنيّة والاجتماعيّة، وتُراعي فروقاتهم الفرديّة، وتُعدُّ الشخصيّة الذاتيّة الحرّة لدى كلّ واحد منهم، وتمكّنهم من أخذ القرارات الصعبة في حياتهم، وتحثّهم على رفض التبعيّة والمشاركة مع الآخرين في الخدمات التطوعيّة الموجّهة، وترسّخ المدرسة الوعي والشعور بالمسؤوليّة لديهم، وتوجّههم لمعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة، وتُنمّي لديهم مفاهيم السلام، والديموقراطيّة والتعايش ونبذ التعصّب، وتعزيز ثقافة الحوار بينهم.

وورد في كتاب "مسارات التربية في لبنان"، أنَّ تحقيق أهداف التربية الاجتماعيّة، تكمن في احترام العمل اليدويّ وتشجيعه، والكشف عن المواهب المتميّزة وتأمين الضرورات اللازمة لإشراك المواطنين في جميع النشاطات الإنمائيّة التي تُعدُّها المدرسة، والإفادة من أوقات فراغ المتعلمين في المدرسة أو خارجها بالنشاطات الهادفة في المجتمع[5].

وورد في كتاب الإدارة المدرسيّة الحديثة، "أنَّ المدرسة هي مؤسّسة أوجدها المجتمع لتقوم على تربية أبنائه وتنشئتهم، تهتمّ بتنمية شخصيّة المتعلّمين في جوانبها الجسديّة والفكريّة والروحيّة والاجتماعيّة والنفسيّة، ونقل التراث الثقافيّ من جيلٍ إلى جيل، وتُتيح الفرصة لتواصل المتعلّمين مع مؤسّسات المجتمع، وتعمل على تحديد المشاكل التي تواجههم وإيجاد حلول لها بتعاون أهل الاختصاص، ممّا قد يؤثر إيجابًا في تكوين شخصيّة كلّ متعلّمٍ بشكلٍ متوازنٍ وسليم اجتماعيًّا ونفسيًّا[6]".

وبالتالي، ينعكس الدور الذي تؤدّيه المدرسة بالتعاون مع الأسر ومؤسّسات المجتمع المحلّي وأهل الصحافة والإعلام إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع، فارتفاع نسب المتعلّمين والمثقّفين في بيئتها المحليّة، وحمايتهم من التسرّب المدرسي والرسوب، وإرشادهم مهنيًّا وفقًا لحاجات المجمتع، وانفتاح المدرسة على الجمعيّات والجامعات والبلديّة والمؤسّسات الحكوميّة، لا بد من أنْ تؤدّي إلى تدني نسب الجهل والفقر والجوع

عند المواطنين، لذلك تُعزّز الإدارة المدرسيّة أُسس العلاقة مع المجتمع المحلّي ومؤسّساته الأهليّة والرسميّة والدينيّة، التي وُجِدت في الأساس للمساهمة في تنميته ورفاه أبنائه وتحقيق الأمن الاجتماعي والصحيّ والاقتصادي عند المواطنين بمختلف فروقاتهم وقدراتهم، وترصد المدرسة حاجات سوق العمل لتوجيه المتعلّمين إلى اختصاصات قد تُسهم في تغيير الواقع الاقتصادي إلى الأفضل وتخفيض نسب البطالة بين المتخرّجين.

ونستخلص ممّا ورد، أهمية دور المدرسة في نقل المعرفة والقيم الاجتماعيّة والمفاهيم الإنسانيّة والوطنيّة إلى النشء، إنها تُشارك الأسر في تربية الأبناء، وتقوم بدورها المثمرّ والفعّال على نقل تراث المجتمع من جيلٍ إلى جيل لتعزيز ثقافة المتعلّمين وانتمائهم الوطني.

ج- أهداف المدرسة

ازدادت مهمّات العمل الإداري في المدارس مع متطلبات العصر نظرًا لكثرة التحدّيات التي تواجه المجتمعات في تربية النشء، وأهميّة الإنفتاح علي المجتمع المحلّي والمؤسّسات التعليميّة الأُخرى، فكما تؤثّر المدرسة بدورها في المجتمع، يؤثّر المجتمع بثقافته ومتطلّباته في المدرسة وأهدافها.

من هذا المنطلق، يعتمد المدير على التخطيط الإستراتيجي كأولويّة في سلّم مهام الأعمال الإداريّة، فيتم تحديد الأهداف التي من خلالها تُرسم المشاريع والخطط لتنفيذها، مترافقة مع النشاطات التربويّة والاجتماعيّة والرياضيّة وغيرها من الفعّاليّات التي قد تُقيمها الإدارة خلال العام الدراسي.

ومن أبرز أهداف المدرسة التي تُلبي ما ينتظره أولياء الأمور والمجتمع المحلّي من تطلّعات، نورد الآتي:

توافر بيئة مدرسيّة حاضنة لجميع المتعلّمين بمختلف فروقاتهم الفرديّة، وإعداد النشء، وتنمية القدرات النفسيّة والعلميّة والجسديّة والوجدانيّة للمتعلّمين ليكونوا مواطنين منتجين في سوق العمل، وتعزيز مفاهيم المواطنة والديموقراطيّة وحقوق الإنسان، وإحترام الرأي والمعتقد، وأنْ يكونوا حريصين على نبذ العنف والتمسك بالتعايش المشترك بين مختلف الطوائف في المجتمع.

ومن الأهداف أيضًا، انفتاح الإدارة المدرسيّة بكلّ مؤسّساتها التعليميّة الأكاديميّة والمهنيّة والتقنيّة والزراعيّة على المجتمع المحلّي، وخدمة مؤسّساته الخيريّة والتعاون مع معظم المؤسّسات التربويّة ونقابات المهن الحرّة، والبلديّة للمساهمة في تنمية المجتمع في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وفي غيرها، وتهتمّ بإقامة التدريب المهني المستمر للمعلمين، وفتح مجالات التعلّم للكبار ضمن خطّة التعليم المجاني أو شبه المجاني المستمر، الذي يهدف إلى مساهمة المدرسة بخدمة المجتمع المحلّي، "والكشف عن ميول المتعلّمين وقدراتهم واستعداداتهم وتوجيهها لصالح أنفسهم والمجتمع، وتشجيع النشء على الابتكار، والعناية بالمتفوقين وربط المدرسة بالحياة الواقعيّة[7]".

د- مفهوم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلّي

تطوّرت علاقة المدرسة بالمجتمع مع مرور الزمن، وازدادت مهمّات الإدارة مع تطوّر المجتمع وظروفه الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتغيّرة، ممّا دَفعَها إلى ضرورة التفاعل اليومي مع البيئة الاجتماعيّة المحيطة للمدرسة، فصدرت القوانين التي تُلزم بوجود لجان للأهل في المدارس الرسميّة والخاصّة، ممّا ساعد على التواصل المباشر بين الأهالي ومن يُمثلهم أمام الإدارة المدرسيّة، وعليه فإنَّ المدرسة العصريّة الحديثة تتطلّب من المدير اعتماد التّخطيط التربوي الإستراتيجي ضمن الخطط المدرسية السنويّة، والتعامل بطريقة منفتحة وديموقراطيّة مع الأهالي ومؤسّسات المجتمع المحلي، الأمر الذي يوجب على الإدارة أنْ تكون مدركة لحجم التحديات التي قد تُواجهها على المستوى التربوي والتعليمي والثقافي في المجتمع .

لم تكن للمدارس أنظمة تربويّة معزولة عن المجتمع، فوجود عَلاقةٍ متبادلةٍ بين المدرسة والمجتمع، يعني أنَّ التغيير الذي سيحصل سواءً أكان ثقافيًّا أم اجتماعيًّا أم اقتصاديًّا أو سياسيًّا، لا بد من أنْ يؤثّر في سير العمل التربوي وتحقيق أهداف المدرسة وخططها التربويّة، فجميع الدول المتقدّمة تعدّ المدارس العامل الأساس في ربط التعليم بالتطوّر الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات.

إنَّ العلاقة الوثيقة بين المدرسة والمجتمع تتجسّد إنطلاقًا من دور المؤسّسة التعليميّة بالتنسيق مع الأُسر في تربية الأبناء، وأنَّ انفتاح المدرسة على المجتمع، كإحياء النشاطات الترفيهيّة والثقافيّة والاجتماعيّة بالتعاون مع الجمعيّات والمؤسّسات الأهليّة والرسميّة، لا بد من أنْ يُعزّز لدى المتعلّمين مفاهيم المواطنة الفاعلة والعمل التعاوني والشعور بالمسؤوليّة الوطنيّة.

تقع على عاتق الإدارة في مدارس التعليم الأكاديمي ومؤسّسات التعليم المهني والتقني مسؤوليّة تعزيز الصلة والروابط مع المجتمع، فقد تفتح المدارس أبوابها لأبناء المجتمع المحلّي، والجمعيّات الأهليّة والأندية المحلّية وأولياء الأمور للإفادة من المرافق المدرسيّة كالملاعب والمسارح والنوادي الرياضيّة، وتُعدُّ الندوات والمحاضرات الثقافيّة، وتتعاون مع الأندية الكشفيّة والرياضيّة لإقامة برامج ونشاطات تُسهم بها المدرسة في تحقيق أهدافها تجاه المجتمع وخدمة أبنائه.

يرتكز دور المدرسة على وظائف متعدّدة، من أهمّها التربية والتعليم وتربية النشء على خدمة المجتمع وتعزيز عمليّة الاندماج به، فترصد حاجاته الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتربويّة والثقافيّة، وتعمل على تنمية العلاقة مع مؤسّسات المجتمع المحلّي وأفراده، من خلال سياستها التربويّة وخططها الإستراتيجيّة والاختصاصات المتوافرة فيها، لإغناء سوق العمل المحليّة بالمتخصّصين والمتخرّجين الذين من المفترض أنْ يساهموا في النهوض بالمجتمع وتحسين أوضاعه في المجالات

كافةً، من خلال مواقعهم الوظيفيّة ومدى اندفاعهم في تحقيق طموحاتهم، وبالتالي المساهمة في خدمة المجتمع وتطوّره.

ونستخلص، أنَّ الإدارة المدرسيّة لا يقتصر دورها على العمليّة التعليميّة واتمام النشاطات التربويّة للمتعلّمين فقط، بل لها وظائف متعدّدة، ومنها تعرّف حاجة المجتمع ودراسة واقعه الاقتصادي والاجتماعي، ودفع الطاقة الإنتاجيّة فيه ورفده بالتقنيّين والاختصاصيّين في حقول الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات السياحيّة والمصرفيّة للمساهمة الفعالّة في خدمته وتطوّره.

هـ- أهمية العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلّي

قبل أنْ نتناول أهمية هذه العلاقة، لا بد لنا من تعريف المجتمع المحلّي، فنورد أبرز ما جاء من تعاريف كالآتي:

"إنَّهُ مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في بقعة جغرافيّة معيّنة، يتشاركون العديد من الممارسات الحياتيّة، والأنشطة المتنوعة، منها السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، جمعهم الانتماء الوطني، ونسيج اجتماعي موحّد، ويخضعون جميعًا لراية الحكم الذاتي، وتسود بينهم قيم مشتركة ينتمون إليها ويؤمنون بها"[8].

وعن دراسة أهمية علاقة المدرسة ببيئتها الاجتماعيّة المحليّة، تَرسمُ الدراسات التربويّة إطارًا عامًّا لهذه العلاقة، نورده بالآتي:

"– تفهّم طبيعة المجتمع المحلّي وحاجاته، كضرورة أساسيّة تُساعد المدرسة وإدارتها على حسن اتخاذ القرارات، والتوصّل إلى وضع أهداف متلائمة مع متطلّباته.

– الاعتماد على المجتمع المحلّي كمصدر غنيّ بالموارد والإمكانات التي يمكن الإفادة منها لتحسين العمليّة التربويّة ودعم المدرسة.

– التواصل مع الجمعيّات الأهليّة والتعاون معها للمساهمة في خدمة المجتمع وتنميته"[9].

من هنا، تقع أهمية علاقة المدرسة بالمجتمع المحلّي ودرجات الروابط بينهما على عاتق المدير وقدراته في تنمية علاقاته العامّة مع بيئة المدرسة الاجتماعيّة والمحيطة بها، فتعزيز هذه العلاقة يعني إشعار الأهالي بمدى اهتمام الإدارة في مصلحة أبنائهم، وهذا يتوقف على مدى قدرات الإدارة والمدير في الانفتاح على الجمعيّات الأهليّة والهيئات المدنيّة والأندية الثقافيّة والرياضّة وغيرها من مؤسّسات المجتمع المحلّي.

وبالتالي، إنَّ المدرسة لا يمكن أنْ تقوم بدورها الاجتماعي إلا من خلال تعاونها مع المؤسّسات الرسميّة والأهليّة والبلدية، ولن يتحقّق هذا التعاون المطلوب إلا من خلال جسور التواصل الفعّال والثقة بينهما.

يعدّ التخطيطُ من أبرز عناصر العمليّات الإداريّة التي يمارسها المدير في تحقيق أهداف المدرسة، وتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى خدمة المجتمع المحلّي، وإنَّ انفتاح الإدارة المدرسيّة على روابط المتخرّجين وأرباب العمل في المؤسّسات والمصانع والشركات، يُعزّز الثقة لدى

المتعلّمين والمتخرّجين، وقد يفتح أمامهم فرص العمل أو الإلتحاق بالتدريب المهني في تلك المؤسّسات، ممّا يُساعد على تذليل الصعوبات التي قد تُواجههم في الحياة المهنيّة، ويمكن أنْ يضع المدير الخطط لمشاريع إنمائيّة تهدف إلى تنمية العلاقة مع مؤسّسات المجتمع المحلي باستعمال مرافق المدرسة ومبانيها، ومشاركة المتعلّمين في الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة والرياضيّة وغيرها، وقد ويوثّق المدير أيضًا العلاقة مع لجان الأهل، وينظّم العلاقات العامّة مع المؤسّسات التربويّة الأُخرى، ويتعاون مع البلدية والجامعات ووسائل الإعلام في عمليّة توجيه المتعلّمين لمعرفة آفاق مستقبلهم الدراسي بعد التخرّج، فيصبح كلّ واحد منهم مسؤولًا عن خياراته المستقبليّة وطبيعة عمله.

يُساعد انفتاح الإدارة المدرسيّة على مؤسّسات المجتمع الأهليّة، والبلديّة، والأفراد النافذين، والمثقّفين، والمتموّلين، على تذليل بعض العقبات التي قـد تُصادفها في تحقيق أهدافـها التربويّة والاجتماعية، وفي تنفيذ خططها الإستراتيجيّة، ممّا قد يُساهم في حلّ بعض مشكلات المجتمع المحلّي ومنها مساعدة أبنائه من المهمّشين والمعوّزين والمرضى وتحسين أوضاعهم الاجتماعيّة.

إنّ الهدف الأساس في توجيه التربية والمناهج الدراسيّة إلى خدمة المجتمع، هو العمل على تحسين الظروف المعيشيّة للمواطن وتأمين رفاهيته، والأمثلة على ذلك كثيرة، فيمكن أنْ تُعدُّ الإدارة المدرسيّة دورات في التعليم المستمرّ للأهالي، ودورات متخصّصة لتنمية قدرات المعلمين للإفادة من طرائق التدريس الحديثة، وإدخال التكنولوجيا في العمليّة التعليميّة، وإعداد المحاضرات والندوات التثقيفيّة والتوجيهية ودورات في الإرشاد البيئيّ والصحيّ، وتفعيل دور الفرق الكشفيّة لتنظيم الفعّاليّات الترفيهيّة للأطفال اليتامى والعاجزين وكبار السنّ، وإقامة النشاطات الاجتماعيّة الهادفة التي تُسهم في تغيّير واقع المجتمع إلى الأفضل في كل المجالات التي يحتاجها المواطن، وتُعد الأمثلة عن أساليب مشاركة المدرسة في خدمة مجتمعها المحلّي كثيرة ومختلفة وفقًا لخصوصيّة ومتطلّبات كل مجتمع من المجتمعات.

و- طرائق مشاركة المدرسة في خدمة المجتمع المحلّي

بعد أنْ تناولنا أهميّة العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلّي، لا بد من أنْ نتطرق إلى بعض مُساهمات المدارس والمعاهد المهنيّة والتقنيّة في مجالات قد تلتزم بها الإدارة، وتهدف إلى خدمة المجتمع المحلّي، نذكر منها الآتي:

إقامة دورات محو الأميّة خاصّة في الأرياف، وإطلاق برامج التعليم المستمرّ للكبار من المواطنين لتسهيل أمورهم الحياتيّة والضرورية في المجتمع، وإحياء النشاطات التربويّة والرياضيّة والبرامج الثقافيّة في المدرسة على صعيد المشاركة في الفعّاليّات التي تقيمها مع كل المؤسّسات التعليميّة في نطاق البيئة الاجتماعيّة المحيطة بها.

ومن المجالات التي قد تُشارك بها المدارس في خدمة المجتمع المحلّي، إعداد معارض الرسم والأدوات الحرفيّة والمعارض الغذائيّة لدعم المنتوجات الوطنيّة التقليديّة والزارعيّة، وإحياء فعّاليّات الصداقة مع البيئة في لبنان ودعم الجمعيّات التي تُعنى بالبيئة ماديًّا وإعلاميًّا، والترويج للمناطق الأثريّة والسياحيّة والمحميّات الوطنيّة في لبنان، وإقامة حملات التشجير وإحياء يوم الشجرة واليوم العالمي للبيئة ويوم الأرض وإقامة الندوات التثقيفيّة والتوعويّة، وإطلاع التلامذة على أهميّة البيئة النظيفة في مجتمعاتنا ومخاطر تلوث مياه الشواطىء اللبنانيّة والمياه الجوفيّة ومياه الشفة والهواء والتربة والمزروعات والثروات الحرجيّة، وإحياء المناسبات الوطنيّة وتعزيز مفهوم المواطنة والإنتماء الوطني لدى المتعلّمين، والتواصل مع الإدارة التربويّة العامّة ولجان الأهل وروابط المتخرجين القدماء ونقابات المهن الحرة، وإقامة روابط للمدارس والمعاهد لتوحيد الرؤية التربويّة والتنمويّة الاجتماعيّة، وإقامة الأنشطة المشتركة مع البلديّة والجمعيّات الأهليّة والأنديّة الرياضيّة ورصد حاجات سوق العمل في المجتمع المحلّي.

ومن النشاطات التي يمكن أنْ تقوم بها المدارس والمعاهد في خدمة المجتمع المحلّي، تكريم المتفوّقين في الشهادات، وتعزيز مفاهيم الديموقراطيّة وحرية المعتقد والرأي وحقوق الإنسان والتسامح وتشجيع ثقافة الحوار والعيش المشترك ومفهوم السلام والسلم الأهلي، ورعاية المتعلّمين الشباب من الموهوبين، وتسهيل مهام ذويّ الاحتياجات الخاصّة، وإقامة الدورات التدريبيّة في الإسعافات الأوليّة للمتعلّمين والشباب مـن أبناء البيئة الاجتماعيّة المحيطة بالمدرسة، وإقامة دورات مساندة في المواد العلميّة ومواد الاختصاص واللغات للمتقدّمين إلـى الامتحانات الرسميّة.

"تفعيل الإرشاد والتوجيه المهني للمتعلّمين من قبل أرباب العمل البارزين في المجتمع، وإسهام ذويّ الكفاءات والخبرة في نشاطات المدرسة، ودعم الإدارة والمتعلّمين لإعداد مجلّة المدرسة وإصدارها بشكل دوريّ، وتنظيم المهرجانات والحفلات والندوات، وكل الفعّاليّات التي تتبناها الإدارة وتهدف لإبراز دور المدرسة في خدمة المجتمع المحلّي[10]".

إقامة ندوات حول نبذ العنف وترسيخ التعايش والعيش المشترك، وندوات حول مخاطر التدخين والمخدرات في المجتمع، وإعداد نشرات إعلاميّة لعرض النشاطات والفعّاليّات التي تقيمها المدرسة، وإجراء مسح ميدانيّ لإستطلاع حاجات سوق العمل للمهن المطلوبة والمستقبليّة في القطاعين الرسميّ والخاصّ، وتفعيل دور مجالس الأهل والتنسيق المستمرّ مع مجلس البلديّة لخدمة المجتمع المحلّي والمصلحة العامّة، وتشجيع المتعلّمين على التطوّع في الخدمة الاجتماعيّة والعمل مع المنظمات الدوليّة والجمعيّات الأهليّة الخيريّة لخدمة المواطنين المعوّزين ودور الأيتام وكبار السن والمهمشين في المجتمع المحلّي.

إقامة الدورات المهنيّة للإناث في اختصاصات تتناسب مع رغباتهنّ وقدراتهنّ، كالخياطة والطباعة على الكمبيوتر ودورات في الرسم الهندسي وبعض الصناعات اليدويّة والزخرفة، ودورات في التدريب المهني والتقني للشباب في بعض الاختصاصات التي تلبي طموحاتهم، في الكهرباء والميكانيك والبرمجة وغيرها، من أجل تسهيل اندماجهم بالمجتمع، وإيجاد فرص عمل لهم، فتكون المدرسة قد ساهمت بدورها في تخفيض نسب البطالة في بيئتها الاجتماعيّة، وتعزيز دورها الاجتماعي في بناء الإنسان والوطن.

ز- تنمية علاقة المدرسة بالمجتمع المحلّي

تُسهم المدارس بوظيفتها الاجتماعيّة في تحسين مستقبل الإنسان وارتقاء الشعوب، ولها الدور الأساس في إعداد الأجيال وتربيتهم على الأخلاق الحميدة وغرس المثلِ والقيمِ الاجتماعيّة المثلى في نفوسهم.

تُعِدُّ الإدارة الخطط والمشاريع الهادفة لتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي لدى المتعلّمين، وتكوين الشخصيّة الذاتيّة لكل منهم، وتُعزّز لديهم القدرة على التمسك بالرأي الحرّ والمعتقد بعيدًا من التعصب الديني والمذهبي، وتعمل الإدارة على تعزيز الإنتماء الوطني لدى المتعلمين وترسيخ ارتباطهم بتاريخه ولغته وهويته، وتفعيل الأنشطة التربويّة والاجتماعيّة الهادفة، وتعزيز القدرات النفسيّة والمهارات الاجتماعيّة لديهم، والسعي إلى تنميتها بالإطار الذي يخدم فيه المجتمع ومستقبلهم المهني.

ينعكس الدور التربوي الذي تقدّمه مؤسّسات التعليم المهني والتقني والتعليم الأكاديمي العام، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المحلّي، فزيادة نسب الفنيّين والتقنيين والمثقّفين قد تُخفّض من مشاكل الفقر والجهل، وتزيد من فرص الدخل الفردي والدخل الوطني، وتُسهم في رفع الكفاءات في المجتمع، وبالتالي تطوّره صناعيًّا وتجاريًّا وزراعيًّا واجتماعيًّا، ممّا يُبرز الدور الإنمائي الذي يمكن أنْ تقدّمه الإدارة المدرسيّة في وظيفتها كمؤسّسة اجتماعيّة لخدمة المجتمع والمساهمة في تنميته.

ومن أجل رفع فعّاليّة الإدارة المدرسيّة وكفاءتها ونجاح المتعلّمين لديّها وتفوّقهم، والانفتاح على بيئتها المحليّة، لا بد من تعزيز أساليب التواصل مع المجتمع بأفراده ومؤسّساته، ولجان أولياء الأمور، والمتخرّجين، والبلدية، والتنسيق مع المدارس الأُخرى والمؤسّسات المهنيّة والتقنيّة والجامعات، لترسيخ الروابط التربويّة الحديثة والمشاركة في وضع المشاريع الاجتماعيّة التطوعيّة التي تعود بالخير للمعوّزين والمؤسّسات الخيريّة في المجتمع المحلّي، ومتابعة الأعمال التي تعكس الطابع الإنمائي في المجالات الثقافيّة والاجتماعيّة والرياضيّة وفي غيرها.

في هذا السياق، يُساعد التخطيط التربويّ الإدارة المدرسيّة في توظيف إمكاناتها الماديّة وطاقاتها البشريّة لسدّ

حاجات المجتمع وموارده واتجاهاته الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتعمل لإحداث التغيير المطلوب في المجالات الممكنة، من هنا يتطلّب من الإدارة المدرسيّة تطوير خططها وأهدافها لتتلاءم مع متغيرّات العصر، ومتطلّبات المجتمع، والتقدّم التكنولوجي السريع، وعليه يتوجب على الإدارة المدرسيّة إيجاد طرائق مختلفة في الشراكة مع المجتمع المحلّي والتواصل المستمرّ معه.

إنطلاقًا ممّا ورد، تواجه الإدارة المدرسيّة سلسلةً من التحديات أمام المتغيّرات العالميّة والانفتاح الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فتحتاج إلى أساليب وطرائق جديدة في الشراكة مع أبناء المجتمع وأصحاب الأعمال والمؤسّسات والنقابات، وبالتالي على الإدارة المدرسيّة التعامل مع قضايا المجتمع بشكل سليم للمساهمة في إيجاد بعض الحلول لمواجهة الصعوبات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة التي قد تهدّد المجتمع وشبابه.

ويمكن أنْ نذكر اتجاهات متعدّدة لتنمية علاقة المدرسة بالمجتمع المحلّي وتوطيدها، نوجزها كالآتي[11]:

- تبادل الزيارات بين أفراد الهيئة التعليميّة وأولياء الأمور، فإنّ تبادل الزيارات بين المعلّمين وأولياء الأمور، تُساهم في توطيد العلاقة بين المدرسة والمعلّمين من جهة، واستكمال تربية المتعلّمين بالتنسيق الدائم في ما بينهم ومتابعة سلوكهم وتحصيلهم الدراسي.
- إقامة الرحلات العلميّة الهادفة والزيارات إلى المؤسّسات الحكوميّة والأهليّة، فمشاركة المتعلّمين بزيارة المؤسّسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنوادي الثقافيّة تحت إشراف المعلمين، لها أثرٌ كبيرٌ في توثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع.
- إعداد المحاضرات والندوات واللقاءات بين المتعلّمين وأصحاب المصانع والشركات والمميّزين في المجتمع، فتهدف المحاضرات التثقيفيّة والندوات الفكريّة والتربويّة، إلى رفع مستوى المعرفة وثقافة أفراد المجتمع المحلّي، واطلاعهم على الاتجاهات التربويّة الحديثة، وعلى طرائق خدمة المجتمع لدى المتعلّمين لمساعدة الأفراد المعوزين والمهمّشين في المجتمع.
- إقامة المعارض بشكلٍ مستمرّ، إذ إنّ إقامة المعارض العلميّة والفنيّة في المدرسة، تُساعد على توطيد الثقة بين الإدارة والأهالي، وتدفع المتعلّمين إلى تنمية مهاراتهم الاجتماعيّة وتعزيز روح التعاون والإبتكار لديهم.
- إحياء المناسبات الوطنيّة وإقامة الحفلات المدرسيّة الاجتماعيّة والترفيهيّة، لأنّ إعداد هذه البرامج بأنواعها المختلفة وتنفيذها، يُعدُّ فرصة جيّدة لتعزيز التواصل بين الإدارة والمعلمين وأولياء الأمور وأبناء البيئة المحليّة للمدرسة.
- تفعيل دور الإعلام في المدرسة، فيُساهم الإعلام المدرسي في توطيد العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلّي.

– مساهمة الإدارة المدرسيّة في التنمية الاقتصاديّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن للإدارة إعداد دورات تدريبيّة مهنيّة لأبناء المجتمع المحلّي في اختصاصات صناعيّة يدويّة وتقنيّة، فتمكّنهم من إيجاد فرص عمل لهم، وقد تُساعدهم على الإندماج بسوق العمل والمجتمع، وبالتالي تُساهم المدرسة مع المؤسّسات الرسميّة والأهليّة الأخرى بتخفيض نسب البطالة في بيئتها المحليّة.

– إقامة دورات مساندة مجانيّة للمتعلّمين في المواد العلميّة ومواد الاختصاص واللغات، لتخفيف الأعباء الماليّة عن كاهل الأهالي.

– تشكيل لجان من المعلمين للإشراف على برامج العلاقات العامّة مع مؤسّسات المجتمع المحلّي.

– إنشاء مكتبة غنيّة بالكتب والمراجع في المدرسة، تفتح أبوابها أمام المتعلّمين وذويهم والمواطنين من أبناء البيئة الاجتماعيّة المحيطة للمدرسة"[12].

– إحياء النشاطات الرياضيّة الدوريّة على صعيد المدارس، يُشارك بها المتعلّمون من مختلف الفئات العمريّة، للمُساهمةِ في تعزيز الروابط الاجتماعيّة والتربويّة والرياضيّة بين المواطنين، وإبراز أهميّة دور الرياضة في حياة الشباب وسلامة صحتهم النفسيّة والجسديّة، ومُساهمة الجمعيّات الأهليّة والنقابات والبلديّة في رعاية المهرجانات الرياضيّة وأساليب تنظيمها وتنفيذها، وفي تخفيض الأعباء الماليّة المترتبة على المدارس في مراحل الإعلانات عن هذه الأنشطة.

من جهة أُخرى، قد تُسهم النخب من المواطنين البارزين في المجتمع المحلّي، من المثقفين ورجال الأعمال وأصحاب الشركات والمسؤولين عن الجمعيّات الأهليّة، في تقديم الدعم المادي والإستشاري للمدرسة، وتوطيد أساليب التواصل مع الإدارة والمتعلّمين، ذلك أنَّ تنمية العلاقة بين المدرسة ومجتمعها المحلّي، يُفترض أنْ تكون متبادلة ومتوازنة بين الطرفين، وأنَّ المبادرات المتواصلة من كل طرف تجاه الآخر، لا بد من أنْ تُسهم في تطوّر المدرسة، وتنمية قدرات المتعلّمين وتعزيز مهاراتهم الاجتماعيّة والمهنيّة، وقد تُتيح الفرص أمامهم للإنتساب إلى دورات متخصّصة في التدريب المهني، واكتساب الخبرات من الموظفين والعمّال في المصانع والشركات والمؤسّسات الأهليّة والحكوميّة، وقد يقدم البارزون من أبناء المجتمع وأصحاب النفوذ، والجمعيّات الأهليّة، مساعداتٍ ماليّةً على شكل منح تشجيعيّة للمتعلّمين المتفوّقين، وقد تكون المساعدات أيضًا على شكل هبَات موجّهة إلى المدرسة، كتقديم بعض التجهيزات المكتبيّة والمعدّات للمختبرات وغيرها من التبرعات التي تخدم المدرسة ومجتمعها.

يُسهم المجلس البلدي في المدينة بالوقوف إلى جانب الأهالي، فقد تتولى البلديّة دفع تكاليف التسجيل لأبناء العائلات المعوّزة على نفقتها الخاصّة في المدارس المهنيّة الرسميّة، وتستطيع أيضًا مُساعدة

المتخرجين الجدد من المعاهد والجامعات بتأمين دورات تدريبيّة تخصّصيّة في أقسامها، وقد تساهم البلديّة في صيانة الأبنيّة ومرافق المدارس الرسميّة، وتنظيم المرور عند الانصراف من المدارس لتسهيل حركة المواطنين وتحاشي الازدحام، وبإمكانها تحسين بيئة المدرسة الاجتماعيّة، بالمحافظة على النظافة والتشجير والإنارة في محيطها.

كما أنَّ عدم توافق مناهج التعليم ونواتجها مع حاجات سوق العمل، وعدم تشجيع المتعلّمين على الإبتكار العلمي، يؤدّي إلى تراجع دور التعليم في خدمة الاقتصاد الوطني.

وعليه، إنَّ غياب التخطيط التربوي والاقتصادي الإستراتيجي من الوزارات المعنيّة، يؤدّي إلى اتساع الهوّة بين هذا التعليم واختصاصاته ومتطلبات السوق المحلّيّة، وأنَّ عدم اعتماد اللامركزيّة الإداريّة وقصور الرقابة التربويّة على المدارس، وعدم متابعة أحوال المتخرّجين للكشف عن الصعوبات المهنيةِ التي قد تواجههم في سوق العمل، وغياب دور لجان الأهل الفعّال في المدارس، تُعدُّ بمجملها من العوامل التي تؤثّر سلبًا في العلاقة بين المدرسة والمجتمع، وتفتح لنا آفاقًا في البحث عن طرائق جديدة لتوطيد العلاقة بينهما.

لا شك أنَّ دور المدارس ومؤسّسات المجتمع المحلّي في التواصل والتعاون المشترك بينهما، يُساعد المتعلّمين على بناء مستقبلٍ أفضل لهم، ويُساهم في تعزيز علاقات الإدارة المدرسيّة مع البيئة المحليّة أفرادًا ومؤسّسات، ممّا يعكس وظيفة المدرسة الاجتماعيّة والانمائية في المجالات الثقافيّة والبيئيّة والصحيّة والرياضيّة وغيرها.

ح- أهمية التربية والتعليم في تنمية المجتمع المحلّي

بعد دورها في تربية وتعليم النشء، يمكن أنْ تُساهم الإدارة المدرسيّة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المحليّة، بعد تحقّقها من واقع المجتمع والتقديرات التي يلحظها المسؤولون الاقتصاديّون والتربويّون وأولياء الأمور في تحديد متطلّبات سوق العمل وتحقيق الرفاهيّة لأبنائه.

وبالتالي، يُفترض أنْ تعكس محاور السياسة التربويّة في الدولة، وتوجيهات الإدارة التربويّة العامّة، مع مضامين المناهج الدراسيّة، ارتباطًا فعليًّا بوجود خطط تربويّة تتوافر لها الإمكانات البشريّة والماديّة لتحقيق أهدافها التنموية، ونجاح الإدارة المدرسيّة في وظيفتها تجاه المجتمع.

لذلك، يقع على عاتق الإدارة في المدارس الأكاديميّة والمؤسّسات التعليميّة المهنيّة إعدادُ الطاقاتِ البشريّة الشابّة والمؤهلة نفسيًّا ومعرفيًّا وتقنيًّا لتحسين إنتاجيّة السوق المحليّة في الشركات والمعامل والمؤسّسات الحكوميّة والأهلية، فإنَّ أيّ ضعف أو خللٍ في قدرات هؤلاء الشباب، قد يؤثّر في الحركة الإنمائيّة والاقتصاديّة في المجتمع، فالاختصاصيُّ الناجح يُسهم في زيادة دخله الفردي وإنتاجيّة المؤسّسة التي يعمل لديها، الأمر الذي يعدُّ خطوةً من خطوات التقدّم الفردي

والارتقاء الاجتماعي والاقتصادي في الوطن.

إنَّ التربية على التنمية البشريّة المستدامة، هي إدخال هذا المفهوم التربوي والانمائي للإنسان والبيئة في الممارسات التربويّة بأبعادها المعرفيّة والسلوكيّة في البيت، والمدرسة، والجامعة، وفي كل المؤسّسات المدنيّة الأخرى[13]، وإنَّ تكوين الكفاءات العليا هو مفتاح النموّ الاقتصادي في البلدان المتخلّفة والنامية[14].

من هنا، يمكن للإدارة في المدارس والمعاهد المهنيّة الإفادة من الأبحاث العلميّة الجامعيّة والدراسات الإحصائيّة الرسميّة على المستوى المحلي لسد أيّ خلل قد يُعرقل مساهمتها في التنمية المحلّية، فيتم توجيه المتعلّمين وإرشادهم مهنيًّا ونفسيًّا واقتصاديًّا، وتعزيز قدراتهم الذاتيّة ومهاراتهم الاجتماعيّة، وتدريبهم قبل التخرّج وفقًا لتخصّص كل منهم في المؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة، وتكون المؤسّسة التعليميّة مسؤولة أمام المجتمع في مجالات تنميته كافةً، وتوجّه المتعلّمين الجدد إلى الاختصاصات التي قد تحتاجها سوق العمل المحليّة، وبالتالي لا بد من أنْ تُسهم انجازاتها في خفض نسب البطالة، ممّا يعكس نجاح عملها الإداري لإرتقاء المواطن والوطن في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتحقيق تطوّرًا في قدرتها على استغلال الطاقات الشابّة المؤهلة واستثمارها في العمليّة الانتاجيّة والتنمويّة التي تنقل المجتمع من حالةٍ إلى أفضل.

وإذا كانت أهميّة التنمية الاقتصادية ترتكز على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي، ودعم القطاعات التجاريّة والسياحيّة والمصرفيّة، وعدم التبعيّة الاقتصاديّة للخارج، والاعتماد على رؤوس الأموال المحلّيّة والدوليّة، وانخفاض معدّلات البطالة وانخفاض نسبة الأميّين، وملاءمة زيادة السكان مع جودة الخدمات الصحيّة والتغذيّة، وحسن استغلال الموارد الطبيعيّة، والاستثمار الموجّه في الداخل، وحسن إدارة منشآت الدولة، وضبط الفساد وهدر الأموال العامّة، وتحسين نوعيّة الحياة للمواطن ومستوى الدخل الفرديّ وزيادة الدخل القوميّ، فإنَّ التعليم والتعلّم المستمرّ وتحقيق الأهداف التربويّة العامّة، تتلاقى بمجملها مع هذه المحاور بشكل مباشر، لذلك نعتبر أنَّ علاقة المدرسة بالمجتمع وطرائق تنميته، ترتبط بالعلاقة بين التعليم الموجّه والاقتصاد الوطني.

وقد عرّف البعض علم الاقتصاد التعليمي، "إنّهُ عمليّة تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد البشريّة والتعليميّة في خدمة التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المجتمعات، فتكمن أهمية هذا العلم من دور المناهج الدراسيّة ومضامينها التي تلبي حاجات الاقتصاد الوطني، وإعداد الطاقات البشريّة المدرّبة والمؤهلة، واستقراء العرض والطلب في سوق العمل، فالعلاقة بين التعليم وعوامل الإنتاج هي استقصاء لمسؤوليات التربية في المجال الاقتصادي[15]".

وعليه، إنَّ التعليمُ يشكلُ محورًا أساسيًّا من محاور العمليّة الإنمائيّة والاجتماعيّة في المجتمع، لذلك تزوّد المدارس والمعاهد النظاميّة المتعلّمين بالمعارف والمهارات والقيم الاجتماعيّة والدينيّة والوطنيّة، والوعي بالحقوق والواجبات المختلفة أمام الدولة وفي مختلف المجالات الحياتيّة، وتؤهلهم على ممارسة وظائف معيّنة، قد تُساعدهم على تطوير الإنتاجيّة الوظيفيّة في المجتمع كمًّا ونوعًا.

ويمكننا أنْ نستنتج، أنَّ دور المدارس والمعاهد يلتقي مع بعض محاور التنمية الاجتماعيّة والاقتصادية المحلّية، فتهتم هذه المؤسّسات في إعداد المتعلّمين إعدادًا سليمًا ومنتجًا لأنفسهم وللمجتمع، وتُوجهّهم مهنيًّا، وتحثّهم على المشاركة في الأعمال التطوعيّة في المجتمع، وقد تقيم هذه المؤسّسات الدورات المجانيّة للتأهيل والتدريب المهني لأبناء البيئة الاجتماعيّة التي تنتمي لها، فتُساعد بذلك الأفراد المعوّزين الذين يبحثون عن فرص عمل، وتُساندهم للاندماج السريع في المجتمع لتحسين ظروفهم الماديّة والمعيشيّة، وقد تُتابع أحوال المتخرّجين في أماكن وظائفهم للكشف عن الصعوبات التي تُواجههم في سوق العمل، وتبقى الأمثلة كثيرة حول الدور الريادي الذي يمكن أنْ تقوم به المؤسّسات التعليميّة في هذا الإطار.

– الخاتمة

يُنظَر اليوم إلى المدرسة أنّها نقطة الارتكاز في إصلاح المجتمعات، ولها الدور الأساس في بناءِ الإنسان الذي يعوّل عليه ليقود مرحلة التغيير في بيئته الاجتماعيّة إلى الأفضل، وإنَّ تحقيق أهداف المدرسة ورؤيتها التربويّة في بناء الأجيال، يُساعدان الفرد على القيام بمسؤوليّاته تجاه أُسرته والمجتمع، وتحثّه على المشاركة في إدارة الشأن العام وخدمة المصلحة العامّة.

ونرى أنَّ العلاقة المتبادلة والمتوازنة بين المدرسة والمجتمع، وزيادة الإنفاق على التعليم، وتطوير المناهج الدراسيّة بصورة دائمة، ودعم الأبحاث العلميّة، ومشاركة المؤسّسات التربويّة في التنمية المحليّة، وتوجيه المتعلمين مهنيًّا ومشاركتهم في الأعمال التطوعيّة لخدمة المجتمع، ودعم المؤسّسات الأهليّة والرسميّة والمنظّمات الدوليّة الإنسانيّة والبلديّات للمؤسّسات التعليميّة والمتخرجين منها، لا بد من أنْ تعكس تطورًا في الحياة الاجتماعيّة وبناءِ مجتمع حضاريّ.

***

الهوامش

*** أستاذ جامعي من لبنان (دكتور في العلوم التربويّة)- باحث في الإدارة التربويّة**

1– منى زعيميّة، **الأسرة، المدرسة ومسارات التعلّم**، ص60 .

2– محمد عابدين، **الإدارة المدرسيّة**، ص 41.

3– إبراهيم ناصر، **أسس التربية**، ص 170.

4– إبراهيم ناصر، **التربية وثقافة المجتمع**، ص 155.

5– جورج فريحة وجورج المر، **مسارات التربية في لبنان**، ص 128

6– محمد عابدين، **الإدارة المدرسيّة الحديثة**، ص 46.

7– محمد عابدين، **الإدارة المدرسية الحديثة**، ص 44.

8– https://mawdoo3.com، تاريخ الدخول: 2018/9/2

9– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **إدارة علاقة المدرسة مع الأهل والمجتمع المحلي**، ص13–14.

10– المركز التربوي للبحوث والإنماء، **إدارة علاقة المدرسة مع الأهل والمجتمع المحلي**، ص15.

11- المركز التربوي للبحوث والإنماء، **إدارة علاقة المدرسة مع الأهل والمجتمع المحلي**، ص 14.
12- صالح عبدالله الكبير، **العلاقة بين المدرسة والمجتمع: الواقع والطموح**، ص 8.
13- مصطفى متولي، **قصور التربية العربيّة عن تحقيق التنمية**، ص 87.
14- عبدالله عبد الدائم، **التخطيط التربوي**: أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية، ص 309.
15- عصام الدين برير آدم، **التخطيط التربوي والتنمية البشرية**، ص103.

***

أولًا: المصادر والمراجع بالعربيّة

1- آدم (عصام الدين برير). **التخطيط التربوي والتنميّة البشريّة**. ط1. الإمارات العربيّة المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2006.

2- عابدين (محمد). **الإدارة المدرسيّة الحديثة**. ط1. عمّان: دار الشروق، 2001.

3- عبد الدائم (عبدالله). **التخطيط التربوي**، أصوله وأساليبه الفنيّة وتطبيقاته في البلاد العربيّة. بيروت: دار العلم للملايين، 1972

4- فريّحة (جورج)، المرّ (جورج). **مسارات التربية في لبنان**. ط1. بيروت: مكتبة مودرن، 2009.

5- المركز التربوي للبحوث والإنماء. **إدارة علاقة المدرسة مع الأهل والمجتمع المحلي**. بيروت: منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2000

6- ناصر (إبراهيم). **التربية وثقافة المجتمع**. لاط. عمّان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1983.

7- ناصر (إبراهيم). **أسس التربية**. ط2. عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع، 1989.

ثانيًا: المقالات والمجلات

8- عبدالكبير (صالح عبدالله) ورفاقه. "العلاقة بين المدرسة والمجتمع: الواقع والطموح". دراسة ميدانيّة في جمهورية اليمن، 2003، لا.ن.، ص 1-13.

9- متولي (مصطفى). "قصور التربية العربيّة في تحقيق التنمية". **مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود**، م5، 1988، ص 215-235.

ثالثًا: رسائل وأطاريح سابقة

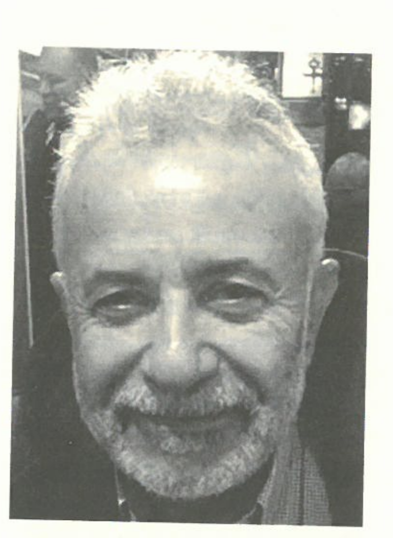
10- منى زعيميّة. الأسرة، المدرسة ومسارات التعلّم. 157 ص. (مستنسخة).

11- رسالة ماجستير: في التربية: الجزائر، جامعة منتوري: 2013.

رابعًا: مواقع إلكترونيّة

12- https://mawdoo3.com، تاريخ الدخول: 2018/9/2.

***



من أعلام الحركة الفكرية العربية
عدنان الأمين